نائب رئيس الجمهورية لدى تفقده سير العمل في عدد من المرافق الحكومية والمنشآت الصناعية بأبين:

توفير الإدارة القادرة على تسريع عجلة التنمية ضرورة عاجلة

ترسيخ الأمن والاستقرار هو الطريق الأمثل لمكافحة البطالة والفقر

 أبين / سبأ:

قام الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس بزيارة تفقدية إلى محافظة ابين تفقد خلالها سير العمل في عدد من المرافق الحكومية والمنشآت الصناعية للاسمنت والتقى خلالها بقيادات المحافظة والمجالس المحلية .

وكان في استقباله الاخوة محافظ ابين محمد صالح شملان ووكيل المحافظة محمد حسين الدهبلي والوكلاء المساعدون ومدير الامن العميد الركن احمد على المقدشي والهيئة الادارية للمجلس المحلي.

وفور وصوله قام الأخ نائب الرئيس بزيارة تفقدية لمحطة الكود الزراعية، وزار المعرض الزراعي الذي اشتمل على عدد كبير من انواع الخضار والفواكه والحبوب وعينات بحثية لأنواع الاشجار النادرة والاصناف والسلالات الزراعية من الخضر والفواكه وكذلك انواع الحبوب والتي تنفذ ضمن الجهود التي تقدم بها المحطة خدماتها للمزارعين والحقول الزراعية بعد التجارب والابحاث ودراسة الجدوى واستخلاص الاستنتاجات.

واستمع الاخ نائب الرئيس من مدير مركز الابحاث بالمحطة مديرعام مكتب الزراعة الدكتور الخضر بلم عطروش الى ايضاحات حول مختلف نشاطات محطة الكود للبحوث الزراعية باعتبارها اقدم محطة للبحوث الزراعية في المنطقة.

وقد ابدى الأخ نائب الرئيس تقديره للجهود المبذولة من قبل المهندسين والخبراء الزراعيين واكد في كلمة دونها في سجل الزيارات « ان الانسان اليمني لديه القدرة والكفاءة في كل مجالات الحياة، والمهم هو توفر الادارة القادرة على العطاء، بالاضافة الى توفر الادارة المخلصة، واشاد بانجازات محطة الكود الزراعية في محافظة ابين، مؤكدا على اهمية استمرار هذه النشاطات وتوسيع رقعتها بمايعود بالمنفعة العامة والاستفادة القصوى من الكفاءات الكبيرة في ميدان العمل.

بعد ذلك زار الاخ نائب الرئيس محلج القطن الجديد الذي تزيد تكلفته الاستثمارية عن ثلاثمائة مليون ريال، للاسهام في تطوير زراعة القطن وتوفير الخدمات اللازمة لذلك لما لهذه الزراعة من اهمية للاقتصاد الوطني .

واستمع الاخ نائب رئيس الجمهورية من الاخ المدير التنفيذي للجنة التعاونية في ابين الى ايضاحات حول اهمية المحلج الجديد واسهاماتها في تطور هذا الجانب الزراعي والتشجيع على التوسع في زراعته من اسهامات مؤسسات التمويل والقروض الميسرة.

وزار نائب رئيس الجمهورية ايضا المجمع الحكومي الذي يعتبر في طور التسليم والتجهيزات النهائية مع التأثيث، مطلعا على طبيعة التشطيبات النهائية.

وحث على سرعة استكمال كافة التجهيزات ليتم الافتتاح الرسمي خلال احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الثامن عشر في شهر مايو القادم.

وتوجه الاخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية ومعه وزير الادارة المحلية عبدالقادر هلال ومحافظ ابين محمد صالح شملان وعدد من المسؤولين الى منطقة باتيس لزيارة موقع مصنع الوحدة للاسمنت الذي يجري العمل على انشائه بصورة حثيثة على مساحة 6 كيلو متراً مربع بعد اجراء كافة المسوحات الجيولوجية والبحثية، واستمع من المهندس ممثل الشركة جلال شيخ الى ايضاحات حول طبيعة هذا المشروع الحيوي الذي سيبدأ الانتاج فيه خلال الربع الاخير من العام القادم 2009م وبطاقة انتاجية تقدر بصفة اولية بمليون ونصف طن سنويا قابله للتوسع الى ثلاثة ملايين طن سنويا وبتكلفة استثمارية تقدر بـ240 مليون دولار.

وقد اطلع نائب الرئيس- من على الخارطة- على طبيعة الشكل والمجسم الهندسي للمصنع بكل صوامع الانتاج والتصنيع والافران والادارات والمرافق الاخرى.

وسيستوعب المصنع الذي تنفذه شركة صينية اكثر من 300 من العمالة المحلية واكثر من ثلاثة الاف فرصة عمل مساعدة بالاضافة الى مايتيح من اعمال نقل وتسويق وتوسع عمراني.

وفي نفس السياق زار الاخ عبدربه منصور هادي موقع مصنع الشركة اليمنية- السعودية لصناعة الاسمنت الواقع في منطقة باتيس ايضا وعلى مقربة من المصنع الاخر وكان في استقباله علي بن علي ابوبكر المدير التنفيذي للشركة والمهندسون.

الذين اطلعوه على طبيعة العمل في هذا المصنع الكبير وتصميماته وطرق الانشاء والتشييد الهندسية والاجراءات العملية التي تمت، وستبلغ الطاقة الانتاجية للمصنع خمسة الاف طن يوميا من مادة الاسمنت السائب والمعبأ وبتكلفة استثمارية بلغت 250 مليون دولار .

وقد عرض المدير التنفيذي للشركة بعض القضايا التي تشكل عائقا امام اتمام العمل على النحو المطلوب، خاصة فيما يتعلق بضمان الارض الواقع عليها المصنع، وكذا الاجراءات الامنية اللازمة، وبما يمكن من العمل بصورة طبيعية دون عوائق .

وقد وجه الأخ نائب رئيس الجمهورية الجهات المعنية بالعمل الجاد ومبا يوفر الاجواء والمناخات الامنة للعمل ومواجهة اي عائق بصورة حازمة وقانونية دون أي تهاون.

واكد إن القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح تعمل بكل جدية لتوفير المناخ الأمن الضامن للاستثمارات بكل صورها.

واشار الى ان مسؤولية كل جهة واضحة وعلى الجميع الحرص كل الحرص من اجل ان تمضي عجلة التنمية وبما يحقق الطموحات المستقبلية، منوها بان ترسيخ الامن والاستقرار هو العامل الذي يوفر العمل ويستقطب الاستثمارات التي ستخلق الالاف من فرص العمل بمختلف التخصصات والمهن، وهو الطريق الامثل لمكافحة البطالة والفقر.

ووجه الاخ نائب الرئيس بسرعة تنفيذ طريق مباشر من منطقة مصنع الاسمنت الى ساحل ابين على ان يبدء فريقا هندسبا من وزارة الاشغال العامة والطرق بأسرع وقت ممكن لانجاز هذا المشروع.

وفي طريق عودته الى مدينة عدن زار الاخ نائب رئيس الجمهورية المركز الوطني للتدريب وابحاث الملاريا واستمع من الدكتور / نجيب ناصر الحميقاني مدير المركز الى إيضاحات كاملة حول محتويات المركز وإمكانياته من المعدات، مشيرا الى ان امكانيات المركز ضعيفة جدا ولا تفي بأي غرض، وفي هذا الصدد وجه الأخ نائب رئيس الجمهورية وزارة الصحة العامة والسكان بسرعة تجهيز المركز بالمعدات والاجهزة اللازمة وتشغيل المركز الوطني لدحر الملاريا في المحافظة وتوفير الموازنة المالية بما في ذلك مرتبات العمال والحقوق اللازمة وبصورة سريعة باعتبار محافظة أبين احدى مواطن وبؤر الملاريا.

رافق الاخ نائب الرئيس في هذه الزيارة الاخوة عبدالقادر هلال وزير الادارة المحلية ومحافظ محافظة ابين محمد صالح شملان ومدير الامن العميد الركن احمد المقدشي وعدد من المسؤولين المختصين.

الأصوليون يسقطون في الامتحان

فيصل الصوفي

 النائب المستقل في مجلس النواب أحمد سيف حاشد يواجه محنة مع نواب في كتلة حزب التجمع اليمني للإصلاح، معروفين بتشددهم وأصوليتهم، وثلاثة منهم على الأقل خطباء مساجد ولهم سوابق في مجال التصدي للحريات العامة والخاصة.

 نواب حزب الإصلاح الذين تركوا القضاء والقانون وقاعة مجلس النواب وخرجوا يتحركون هنا وهناك بوصفهم محتسبون ويريدون إخراج النائب أحمد حاشد من البرلمان وإن أمكن بعد ذلك التعامل معه كعدو لله وللإسلام.

 هؤلاء لم يختلفوا مع زميلهم حاشد على مشروع نص قانوني ولم يختلفوا معه حول قضايا من تلك المدرجة في جدول مجلس النواب، بل صبوا عليه غضبهم لأن صحيفة (المستقلة) التي يديرها نشرت معلومات وآراء لم ترق لهم أو لم تتفق مع تصوراتهم المتزمتة وثقافتهم الكهنوتية .. هؤلاء الذين احتلوا منابر المساجد وتوزعوا على الصحف يتباكون من أجل حرية الرأي والتعبير، سقطوا في امتحان سهل مع حرية الرأي والتعبير التي مارستها صحيفة (المستقلة).

 حزب الإصلاح الذي ينتمي إليه هؤلاء النواب المكفرون والمعادون للحريات وحقوق الإنسان، لم يبد أي موقف تجاههم، رغم أن حزب الإصلاح أصبح في السنوات الأخيرة في مقدمة المكثرين من الكلام حول هذه الحريات والحقوق.

 حزب الإصلاح يصدر بياناً يدين فيه إدارة مطار صنعاء لأنها لم تسمح لأحد صحافييه أن يكون حمولة إضافية على طائرة ليس فيها مقعد شاغر، هو نفسه الحزب الذي لم يعلق ولو بكلمة واحدة في قضية خطيرة يقوم فيها نواب من كتلته النيابية وأعضاء في هيئاته القيادية بمجهود كبير لطرد نائب مستقل من البرلمان وتعريض حياته للخطر جراء تهم التخوين الديني والطعن في كرامته وأخلاقه وولائه الوطني.

 كان أولى بقيادة حزب الإصلاح أن تنبه أولئك المتزمتين بخطورة الدور الذي يقومون به، وأن يتحرروا من عقدة الوصاية على الضمائر، فهم نواب وليسوا عسساً أو سدنة أو قضاة أو جلادين.

استكمال الترتيبات لإعلان شركة يمنية خليجية للإنتاج الثقافي و الإعلامي

 صنعاء /سبأ:

أكد مدير عام الشركة اليمنية الخليجية للإنتاج الثقافي و الإعلامي الفنان « صفوت الغشم « استكمال كافة الترتيبات اللازمة لاشهار الشركة يوم السبت القادم في المركز الثقافي بصنعاء كاول شركة يمنية خليجية متخصصة في الانتاج الثقافي و الاعلامي مقرها في العاصمة اليمنية صنعاء وتنشر مكاتبها في عواصم الدول الخليجية .

وقال الغشم لوكالة الانباء اليمنية / سبأ / انه سيتم خلال حفل الاشهار تدشين اول عمل لها، بالتعاون مع المؤسسة العامة للاذاعة و التلفزيون اليمنية ، ممثلا في مسلسل درامي تلفزيوني بعنوان «الانتظار لن يطول و فيلم سينمائي بالتعاون مع وزارة الثقافة ، و الاستعداد لانشاء جريدة يومية .

يشار الى انه تم تأسيس الشركة مؤخرا من قبل مستثمرين يمنيين و خليجيين و يرأس ادارتها الشيخ حمد بن ناصر آل خليفة ، في سياق ما تشهده العلاقات اليمنية الخليجية من اضطراد النمو في الاوانة الاخيرة في مختلف المجالات .

و اشار الغشم الى أن الشركة تستعد لإنتاج فيلم سينمائي روائي « نسر الجبل» يشارك فيه عدد من العناصر الفنية البارزة في اليمن والخليج ،و وسيتم تصويره في اليمن بالتعاون مع وزارة الثقافة، التي ابدت استعدادها لتذليل كافة الصعوبات و تقديم مختلف اشكال الدعم بما يضمن اخراجه الفلم الى حيز النور بافضل صوره ليمثل فاتحه جديدة للإنتاج السينمائي في اليمن.

ولفت صفوت الغشم الى ان الشركة تهدف من انشائها الى التعاون مع الشركات الثقافية و الإعلامية المثيلة في العمل الإبداعي في اليمن والخليج , والعمل على توفير المتطلبات التقنية و بناء استديو تلفزيوني وإذاعي ، وتعزيز اواصر التعاون بين المبدعين في اليمن و الخليج ، وكذا تأهيل كوادر فنية مشتركة، وتنفيذ الأعمال الإبداعية المحاكية للواقع المعاش والاسهام في انشاء جريدة يومية تهتم بالخبر الصحفي ومصداقيته وتعبر عن قضايا وطموحات المواطن اليمني والخليجي,وطباعة ونشر الدراسات و البحوث في الفنون المختلفة، و اقامة حفلات موسيقية و غنائية مشتركة تؤكد على و حدة وهوية الفن الموسيقي في اليمن والخليج .

ومن ابرز الاسماء المشاركة في حفل تدشين الشركة بصنعاء :الشيخ حمد بن ناصر آل خليفة رئيس مجلس ادارة الشركة، والفنانة الكويتية الكبيرة حياة الفهد، والفنانة العمانية فخرية خميس، والفنانة البحرينية هيفاء حسين، والفنان الاماراتي حبيب العطار، والفنان القطري علي ميرزه والفنان الاماراتي محمد الجناحي، والفنان القطري سليمان المري، ووليد القائد، واحمد عفيف وعدد من نجوم الدراما والغناء والثقافة في اليمن حسب الفنان خالد المرولة مدير الانتاج في الشركة .

مناقشة إنشاء جامعة البيضاء

 البيضاء /سبأ:

ناقش أمين عام مجلس محلي محافظة البيضاء ناصر الخضر حسين عملية التخطيط والأعداد لإنشاء جامعة البيضاء بالتنسيق مع جامعة ذمار, بالاضافة الى مناقشة قضايا طلاب كلية التربية بالبيضاء جاء ذلك خلال اجتماعه بأساتذة وعميد كلية التربية الدكتور إسماعيل أبو عساف.

وقد قدم عساف تقريرا للامين العام للمجلس المحلي شرح فيه جهود كلية التربية في إخراج كوادر مؤهلة وكفأة في التخصصات التربوية وإسهام كلية التربية في عملية التنمية بالمحافظة من خلال برامجها الثقافية والاجتماعية والعلمية والبحثية والتنسيق مع قيادة المحافظة والسلطة المحلية في تلك البرامج.

واشار الى انه تم إعداد المخطط لانشاء المباني الخاصة التي تحتاج اليها الجامعة وتحديد مواقع المباني حسب التنسيق القائم بين قيادة المحافظة وجامعة ذمار.

من جانبه اشاد الامين العام للمجلس المحلي بالدور الذي تقدمه كلية التربية كصرح تعليمي يخدم ابناء المحافظة ويسهم في استيعاب مخرجات التربية والتعليم.

مؤكدا بأن السلطة المحلية ستقدم كافة الدعم لاستكمال انشاء جامعة البيضاء وتسهيل كافة الصعوبات وبما يتيح فتح كليات علمية وتطبيقية يحتاج لمخرجاتها المجتمع واستنادا الى التوجيهات الكريمة لفخامة رئيس الجمهورية المشير علي عبدالله صالح باعتماد جامعة البيضاء.

أحال قانوني القضائية وتدوير الوظائف للجنة الدستورية

مجلس النواب في إجتماعه أمس يؤكد على:

أهمية التوسع في بناء المدارس بمحافظات الجمهورية

تحديث مطابع الكتاب المدرسي وتطوير قدراتها

 صنعاء /سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة يحيي على الراعي رئيس المجلس إلى تقرير لجنة التربية والتعليم حول زيارتها الميدانية إلى محافظة حضرموت، الوادي والصحراء - الساحل والذي تناول نتائج زيارة اللجنة ولقاءاتها بالمسئولين المعنيين والإستنتاجات التي توصلت اليها، وأكدت من خلالها على أهمية التوسع في بناء مدارس خاصة لتعليم الفتاة وتأثيث مدارس البنات القائمة.

كما أكدت على إدراج موازنة خاصة ضمن موازنة وزارة التربية والتعليم لشراء الأراضي الخاصة بمشاريع بناء المدارس وخصوصاً في المدن إلى جانب أهمية التوسع في بناء المدارس في عواصم المحافظات والمدن الرئيسة لإنهاء الإزدحام في الفصول الدراسية وتوفير ميزانية تشغيلية لإدارات التربية , وكذا المدارس بالإضافة , إلى تحديث مطابع الكتاب المدرسي وتطوير قدراتها لتتمكن من إنجاز طباعة الكتاب المدرسي قبل بداية العام الدراسي .

كما استمع المجلس إلى تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن دخول شحنة المبيدات إلى العاصمة صنعاء عبر ميناء الوصول الحديدة بالمخالفة لأحكام القانون رقم (25) لسنة 1999م بشان تنظيم تداول المبيدات الزراعية .

وأشارت اللجنة إلى المخالفة لنصوص احكام المادة 14 - والفقرة (أ) من المادة 27 من القانون رقم (25) لسنة 1999م بشأن تنظيم تداول مبيدات الآفات الزراعية، لافتة إلى المادة /14/ والتي تحظر على أي شخص إستيراد أو تصدير مبيدات الأفات النباتية مالم يكن حاصلا على تصريح مسبق , وكذا المادة /27/ الفقرة (أ) والتي تفيد انه يمنع منعاً باتاً إدخال اي مبيد مهما كان نوعه أو كميته إلا بتصريح مسبق من قبل الجهة المختصة وفي حالة المخالفة يعرض المخالف نفسه للعقوبات الواردة في هذا القانون .

وأشار التقرير إلى انه تم استيراد وشحن كمية المبيدات من أحد الموانئ المجاورة , وليس من بلد المنشأ للمبيد بالمخالفة لأحكام المادة /16/ من القانون والتي تنص على ان يحظر إستيراد اي نوع من أنواع المبيدات إلاعن طريق الإستيراد مباشرة من الشركة المنتجة والمصنعة .

ونوهت اللجنة في تقريرها إلى قيام جهات الاختصاص « بوزارة الزراعة والري « بالإفراج عن الشحنة بصورة استثنائية بالمخالفة لأحكام المادة /27/ فقرة (أ) وقدمت اللجنة عدداً من المقترحات في ختام تقريرها لمعالجة الاختلالات التي لاحظتها وتناولتها في هذا التقرير .

هذا وقد أقر المجلس إرجاء مناقشة هذين التقريرين سالفي الذكر الى جلسة اخرى وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة الداخلية للمجلس وبحضور الجانب الحكومي المختص .

من جهة اخرى استمع المجلس إلى مذكرة مقدمة من عضو المجلس عبد الرزاق أحمد الهجري بشأن مشروع قانون السلطة القضائية ومذكرته التفسيرية والذي يأتي تقديمه من قبل عضو المجلس استناداً الى المادة /85/ من الدستور والمادة /118/ من اللائحة الداخلية للمجلس واللتين تعطيان الحق لعضو مجلس النواب وللحكومة حق اقتراح القوانين واقتراح تعديلها .

وقد أشارت المذكرة التفسيرية لمشروع هذا القانون إلى أن تقديمه يأتي تجسيداً للمبدأ الدستوري بشأن السلطة القضائية، حيث نص الدستور في المادة /149/ على ان « القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم , والقضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم غير القانون , ولايجوز لأي جهة وبأي صورة التدخل في القضايا أوفي شأن من شؤون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ولاتسقط الدعوى بالتقادم.

وأفادت المذكرة التفسيرية لمشروع هذا القانون أنه ولما كان القانون النافذ بشأن السلطة القضائية لم يعكس النص الدستوري بصورة جلية ,فقد جاء هذا المشروع ليجسد هذا المبدأ الدستوري في استقلال القضاء ويعزز مكانته في نفوس المجتمع ويجعل من القضاء ملاذا آمنا لجميع فئات المجتمع وبما يخدم التوجه الديمقراطي التى تسير عليه اليمن .

وقد اشتمل مشروع هذا القانون على (193) مادة موزعة على (8) أبواب، من جهة أخرى تقدم عضو المجلس عزام عبد الله صلاح بمذكرة بشأن مشروع قانون تدوير الوظائف القيادية بالدولة مع مذكرته التفسيرية وذلك استنادا الى الحقوق الدستورية واللائحية المشار إليها أعلاه، ولذلك فإن المذكرة التفسيرية تشير الى أن فكرة إعداد مشروع القانون والمتعلق بتنظيم تدوير الوظائف القيادية بالدولة أتت تنفيذا لما ورد بخطاب فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية خلال اجتماعه الرمضاني في شهر أكتوبر 2006م بمحافظة تعز, إضافة الى ان مسمى القانون ثم مصادقة المجلس عليه مسبقا عند منح الحكومة الثقة بإعتبار قانون تدوير الوظيفة العامة أحد الموضوعات الواردة ببرنامج الحكومة المقدم الى المجلس في ابريل 2007م.

وأوضحت المذكرة التفسيرية لمشروع هذا القانون أن التنمية الشاملة لا يمكن ان تتحقق إلا من خلال الإدارة المحكومية الجيدة التي يمكن من خلالها التمكن من استغلال الموارد المتاحة وتحقيق أهداف المجتمع وإتاحة المجال لكل الكفاءات القادرة على إتخاذ القرار .

ونوهت المذكرة التفسيرية الى ان القيادات الإدارية في معظم أجهزة الدولة بحاجة الى إجراء تنقلات من وحدة إدارية الى أخرى أو في إطار الجهة نفسها بهدف تحريك المياه الراكدة والتفعيل والنهوض بدور كل المرافق الحكومية وإجراء المراجعة للوضع الإداري الذي يعاني من اختلالات كثيرة يعد الأهم منها الإختيار والتعيين للوظيفة العامة بعيدا عن مبدأ الجدارة والكفاءة.

هذا وقد أقر المجلس إحالة هذين المشروعين الى اللجنة الدستورية والقانونية لدراستهما وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيهما .

وكان المجلس قد أستهل جلسته بإستعراض محضر جلسته السابق ووافق عليه ، وسيواصل أعماله صباح اليوم الأربعاء بمشيئة المولى تعالى .